وزارة التخطيط والتعاون الدولي

وحـــــدة دعم تنفـــيذ الإصلاحـــات الاقتصـــادية
REFORM SECRETARIAT

الصندوق الائتماني متعدد المـانحين للنمو في الأردن
JORDAN GROWTH MULTI DONOR TRUST FUND

تموز 2023

محفزو الإصلاحات

لدعم أولويات العمل المناخي في الأردن

وزارة التخطيط والتعاون الدولي تعقد اجتماعًا تنسيقيًا للمانحين والمؤسسات التمويلية

انعقد في وزارة التخطيط والتعاون الدولي يوم الإثنين 10 تموز الاجتماع التنسيقي الثاني للمناخ برئاسة وزيرة التخطيط والتعاون الدولي زينة طوقان، ووزير البيئة المهندس معاوية الردايدة، والوكيل الدائم لوزارة الخارجية والكومنولث والتنمية السيد فيليب بارتون، وبمشاركة سفراء وممثلين عن الجهات المانحة والوكالات الإنمائية والبنوك ومؤسسات التمويل الدولية بهدف لعرض التقدم المحرز في تنفيذ أولويات العمل المناخي في الأردن، وتحسين التنسيق لمعالجة أي ثغرات قد تنشأ، وتعزيز التعاون والشراكات استعدادًا للمؤتمر الثامن والعشرين للأطراف COP28 المقرر عقده في الإمارات العربية المتحدة قبل نهاية العام.

وقد بينت وزيرة التخطيط والتعاون الدولي زينة طوقان أهمية الاجتماع وتوقيته كفرصة لاطلاع الجهات المانحة على تقدم سير العمل بأجندة العمل المناخي في الأردن والتي تتماشى تماماً مع الأولويات التي تضمنتها رؤية التحديث الاقتصادي. كما بينت الوزيرة أهمية زيادة التمويل في ضوء تنامي الاحتياجات المالية عالميًا لتحقيق أجندة المناخ وأهمية ترجمة التعهدات إلى التزامات واجراءات فعلية .

من جهته أكد وزير البيئة المهندس معاوية الردايدة على أهمية توفير دعم على شكل منح لمساعدة الأردن في مواصلة جهوده لمعالجة التغير المناخي كما يسعى الأردن لأن يكون مركزاً للتكنولوجيا الخضراء. وأطلع المشاركين على سير العمل بتنفيذ التزامات الأردن المناخية منذ المؤتمر السابع والعشرين للأطراف COP27 الذي عقد العام الماضي في شرم الشيخ، وشدد على استمرار الدعم المطلوب من المانحين لمساعدة البلدان المضيفة، بما في ذلك الأردن، في الاستجابة لآثار تغير المناخ وعواقبه ضمن المبادرة العالمية مترابطة المناخ واللاجئين التي أطلقت آنذاك.

مصادر ذات صلة:

- الاتفاقيات والتقارير الخاصة بالتغير المناخي – وزارة البيئة
- تقرير المناخ والتنمية الخاص بالأردن
- مبادرة مترابطة المناخ - اللاجئين
- البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي (2023-2025)
- مصفوفة الإصلاحات الاقتصادية المحدثة (2018-2024)

إطلاق سجل الخدمات الحكومية على بوابة سند

أطلقت الحكومة الأردنية سجل الخدمات الحكومية على بوابة منصة سند والتي توفر معلومات مفصلة للمواطنين وقطاع الأعمال عن الخدمات الحكومية المراد استخدامها، من نوع الخدمة وشروط تقديمها، وقنوات الوصول لها، وأوقات وفروع تقديمها، والوقت الذي يستغرقه تقديم الخدمة، والنماذج والمعلومات حول إجراءات الحصول على الخدمة.

حتى منتصف تموز 2023، قامت الحكومة الأردنية بأتمتة ورقمنة ما يقارب 1,752 خدمة حكومية على منصة "سند". علاوة على ذلك، تم تفعيل ما مجموعه 416,667 هوية رقمية على البوابة. والجدير بالذكر أن سجل الخدمات الحكومية يعد من التزامات الحكومة بموجب خارطة طريق تحديث القطاع العام لعام 2023 ومصفوفة الإصلاحات الاقتصادية المحدثة 2018-2024.

مجلس الوزراء يقر مشروع قانون مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص

ينسجم مشروع القانون مع تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي وتهيئة بيئة استثمارية محفزة لبناء شراكات مع القطاع الخاص للاستفادة من خبراته الفنية والتقنية في إنشاء مشاريع البنية التحتية والمرافق العامة، وتقديم الخدمات وتحسينها وزيادة الإنتاجية إلى أقصى حد بما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية المستدامة في الأردن. كما ويهدف إلى إيجاد إطار مؤسّسي فاعل وإجراءات واضحة وبسيطة وشفّافة، وفقاً لمبادئ الحوكمة الرّشيدة لتأهيل واختيار وتنفيذ مشروعات تقدّم للمواطنين خدمات مميّزة، وتحقّق التّناسب ما بين الكُلفة المتوقّعة والمنفعة المستهدفة بأقصى كفاءة وفاعليّة.

ويسعى مشروع القانون إلى توفير آليّة تمويل مستدامة للإنفاق على إعداد مشروعات الشّراكة وطرح عطاءاتها، وتحديد وإدارة الالتزامات ذات الطّبيعة الماليّة وآثارها بعيدة المدى، المترتّبة على الموازنة العامّة بشكل مباشر أو غير مباشر؛ بما يضمن إنماء وتنفيذ مشروعات الشّراكة ومتابعة رصد الدّعم الحكومي اللازم لها.

لقراءة الخبر: مجلس الوزراء يقر مشروع قانون مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص - رئاسة الوزراء(pm.gov.jo)

لقراءة مشروع القانون: قانون مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص